مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: معدلات النمو السكانية في سورية بين التعدادات وسجل الأحوال المدنية وأثرها على تغير التراكيب العمرية والاحتياجات الغذائية للأسرة
اسم الكاتب: د. حسن حجازي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4885
تاريخ الاسترداد: 2025/05/19 05:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

معدلات النمو السكانية في سورية بين التعدادات وسجل الأحوال المدنية وأثرها على تغير التراكيب العمرية والاحتياجات الغذائية للأسرة

الدكتور حسن حجازي*

(تاريخ الإيداع 26 / 7 / 2016. قُبِل للنشر في 25 / 9 / 2016)

□ ملخّص □

شهد العالم خلال القرن الماضي زيادات في عدد السكان لم يسبق لها مثيل من قبل بسبب التقدم الطبي الذي استفادة منه الدول النامية وأدى إلى انخفاض معدل الوفيات وبقي معدل الولادات مرتفعاً، وسوريا كإحدى هذه الدول النامية شهدت زيادات سكانية كبيرة خلال الأربعين سنة الماضية حيث تضاعف عدد السكان أكثر من ثلاث مرات إلى أن ترسخت عوامل انخفاض معدلات الولادات وأخذ معدل النمو السكاني بالانخفاض، إلا أن الزيادة مازالت مستمرة بسبب اتساع شريحة النساء المنجبات نتيجة ذلك النمو المرتفع –على الرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية (من 7 –3 مولود لكل امرأة)– وتقف حالياً على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل الانتقال الديموغرافي، ونتيجة لذلك تغيرت البنى التركيبية للسكان وبلغت نسبة من تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 48% من مجمل عدد السكان في عام 1981 وانخفضت إلى 37% في عام 2011، ومع ذلك تبقى مرتفعة وأدت إلى زيادة أعباء الإعالة التي ظهرت بوضوح خلال الأزمة التي نعيشها حالياً بسبب التضخم وارتفاع الأسعار وعجز كثير من الأسر عن توفير الاحتياجات الغذائية لأفرادها لعدم زيادة الدخول بما يتماشى مع التضخم واضطرار كل فرد من قوة العمل أن يعيل ثلاثة أفراد إضافة إلى نفسه.

الكلمات المفتاحية : النمو السكاني، معدل الولادات، معدل الوفيات، معدل الخصوبة الكلية، معدل الإعالة، الراتب الغذائي، التضخم.

*أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

Population growth rates in Syria between the census and record civil status and its impact on the changing age structures and food needs of the family .

Dr. Hasan Hijazi*

(Received 26 / 7 / 2016. Accepted 25 / 9 / 2016)

□ ABSTRACT □

The world has witnessed during the last century, increases in the number of the population has never seen before because of medical advances that benefit from developing countries and led to a decline in the mortality rate remained the birth rate is high, and Syria as one of the developing countries saw large population increases over the past forty years, where the population has doubled more than three times that established lower birth rates and taking population growth and decline rate factors, but the increase is still going on because of the breadth of women slice Procreation a result of high growth - despite the low total fertility rate (from 3- 7 births per woman) - stands now on the threshold of the third stage of demographic transition, and as a result the structures of synthetic population changed and the percentage of those under the age of 15 years, about 48% of the total population in 1981 and decreased to 37% in 2011, however, it remains high and led to increased burdens dependency that emerged clearly during the crisis that we are living now because of inflation and rising prices and the inability of many families to provide for the nutritional needs of their members not to increase incomes in line with inflation and forced every member of the workforce has to support three people in addition to himself.

Key words: Population growth, Birth rate, Mortality rate, Total fertility rate, The dependency ratio, Food salary, Inflation.

*Associate Professor- Department of Economy- Faculty of Economy- Damascus University-Syria.

مقـدمـة :

شهد النمو السكاني في العالم تغيراً ملحوظاً مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين،فقد أدى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية وصناعة الدواء وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى انخفاض كبير في معدلات الوفيات، في حين بقيت معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلدان العالم، الأمر الذي نتج عنه اتساع الفجوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية .

ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد السكان في العالم إلى ثلاث مليارات في عام 1960 وإلى أربعة مليارات في عام 1974 وكان عام 1999 عام الستة مليارات[1].

وتفسر هذه الزيادة نظرية التحول الديموغرافي– التي تلقى رواجاً وقبولاً كبيرين لدى علماء السكان– التي تتلخص في أن سكان العالم يمرون بثلاث مراحل كبرى،هي المرحلة البدائية و المرحلة الانتقالية ومرحلة النضج السكاني[2].

تتميز المرحلة البدائية بارتفاع معدل المواليد الذي تراوح بين(40–50)بالألف وكذلك ارتفاع معدل الوفيات الذي تراوح ما بين (25–35) بالألف نتيجة للمجاعات والأوبئة وتخلف وسائل الإنتاج ومحدودية سيطرة الإنسان على الطبيعة،وبالتالي انخفاض معدل النمو السكاني في هذه المرحلة .

ثم تلي هذه المرحلة ما يسمى بالمرحلة الانتقالية أو ما يسميه البعض بالانفجار السكاني، و تمتاز هذه المرحلة بانخفاض سريع في معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين معدلي المواليد والوفيات وبالتالي يرتفع معدل النمو الطبيعي للسكان ليصل إلى حوالي (20–30)بالألف. وتدخل الشعوب في هذه المرحلة حين تحصل على الاستقرار و تنتهي الحروب والصراعات ويستتب الأمن وتتقدم الرعاية الصحية ويطمئن الناس إلى مورد ثابت للرزق وينتشر التعليم،الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات بينما لا يتأثر معدل الولادات بنفس السرعة التي يتأثر بها معدل الوفيات ويبقى مرتفعاً .

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة النضج السكاني،وهي مرحلة النمو البطيء أو المعتدل للسكان حيث تدخل الشعوب فيها بعد أن تصل إلى مستوى متقدم من التطور في مناحي الحياة المختلفة،ويرتفع مستوى معيشة السكان،ويزداد الوعي لديهم.ونتيجة لذلك يأخذ معدل الولادات بالهبوط بعد أن يكون معدل الوفيات قد وصل إلى مستوى منخفض يتراوح بين (7–10)بالألف.وبذلك تضيق الفجوة تدريجياً بين معدلي المواليد والوفيات وينخفض معدل الزيادة الطبيعية للسكان. كما تمتاز هذه المرحلة بارتفاع العمر الوسيط والعمر المتوقع للسكان إلى حوالي (70) سنة وانخفاض نسبة الأطفال وزيادة نسبة الشيوخ بالنسبة لمجموع السكان.

وقد وصل إلى مرحلة النضج السكاني كل من الدول الأوربية وأمريكا الشمالية.أما البلدان النامية فمازالت تقف على مسافات مختلفة من هذه المرحلة حتى أن بعضها مازال في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديموغرافي. وقد تجاوزت سورية هذه المرحلة وتقف الآن على مشارف المرحلة الثالثة الأمر الذي تظهره الفقرات القادمة من خلال عرض معدلات النمو السكاني والبنى التركيبية للسكان خلال الفترة من عام 1970–2011 وهي فترة كافية لعرض اتجاهات النمو السكاني في الماضي والحاضر والمستقبل،اعتماد على بيانات التعدادات السكانية والمسوح الديموغرافية المنفذة خلال تلك الفترة و بيانات السجل المدني السوري.

---

[1]تقرير حالة سكان العالم ،صندوق الأمم المتحدة للسكان ،نيويورك ، 1999 .

2سير روي كالن.عالم يفيض بسكانه، ترجمة ليلى الجبالي تقديم د. صبحي عبد الحكيم ،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت،العدد 312،ص 20.

مشكلة البحث:

أدى النمو السكاني السريع في سورية إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية الصغيرة من السكان التي وصلت إلى نصف السكان تقريباً مما زاد من معدلات الإعالة وحمل الأسر والقوى العاملة أعباء إعالة أفرادها وقلل من إمكانيات الادخار والاستثمار وتوفير فرص العمل، وراح الاقتصاد السوري يدور في حلقة مفرغة، وقد تزايدت المعاناة من هذه الحلقة خلال الأزمة الحالية وانعكست على المستويات المعيشية لشريحة كبيرة من السكان.

أهمية البحث و أهدافه:

تعود أهمية البحث إلى أنه يحلل الزيادات السكانية في سورية خلال فترة زمنية تبلغ أكثر من أربعين عاماً حيث تضاعف خلالها عدد السكان أكثر من ثلاث مرات وتغيرت البنى العمرية للسكان وازدادت معدلات الإعالة،وأتت الأزمة لترهق كاهل الأسر في الإنفاق على أفرادها في توفير الاحتياجات الضرورية في الوقت الذي انخفضت فيه قوتها الشرائية إلى أقل من نصف مما كانت عليه قبل الأزمة نتيجة التضخم الجامح الذي يعيشه الاقتصاد وعجز الحكومة عن معالجته أو زيادة الأجور، وانعكس ذلك سلباً على المستويات الغذائية للسكان وما رافقها من آثار سلبية نتيجة سوء التغذية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الزيادات السكانية في سورية والبنى العمرية للسكان وأثرها في زيادة معدلات الإعالة والآثار السلبية لهذه المعدلات خلال الأزمة وبخاصة في توفير الاحتياجات الغذائية، التي تراجعت بشكل كبير نتيجة انخفاض القوة الشرائية للأسرة السورية ومقارنة ذلك خلال الأزمة وقبلها.

منهجية البحث:

استُخدم في البحث المنهج التحليلي في تحليل الزيادات السكانية من خلال التعدادات السكانية وسجلات الأحوال المدنية السورية وأسباب الاختلاف بينهما وتغير البنى العمرية العريضة للسكان وأثرها على زيادة أعباء الإعالة وتلبية الاحتياجات السكانية.

فرضيات البحث:

يفترض الباحث في معالجة مشكلة البحث الفرضيات التالية:

-اختلاف معدل النمو السكاني بين سجل الأحوال المدنية والتعدادات السكانية في سورية.

-الانخفاض الذي حصل في معدل النمو السكاني لم ينعكس على الزيادة العددية في السكان.

-أدت عملية الانتقال الديموغرافي التي يمر بها المجتمع السوري إلى تغير البنى العمرية للسكان.

-أثرت التراكيب العمرية للسكان في زيادة أعباء الإعالة وخاصة خلال الأزمة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الزيادة السكانية والإنتاج الزراعي في سورية والأمن الغذائي وسوف نعرض بعضاً منها:

1-دراسة (صلاح وزان. الاقتصاد الغذائي، الموسوعة العربية. 2011/12/8.)

حيث تناول الباحث فيها الإنتاج الزراعي في سورية وسياسة الحكومة في توفير الاحتياجات الضرورية والاحتياطيات الاستراتيجية منها.

2-دراسة (عروة علي، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، 2007)بعنوان: نظريات التنمية الاقتصادية، دراسة واقع التنمية في سورية في ضوء هذه النظريات:

وقد تعرض الباحث في هذه الدراسة إلى النظريات الاقتصادية ورؤيتها للعلاقة بين السكان والتنمية ثم تطرق إلى دراسة الإنتاج الزراعي في سورية ومدى كفايته لاحتياجات السكان.

3-مسحان للمكتب المركزي للإحصاء في سورية حول دخل ونفقات الأسرة خلال العامين 2005 و2009:

تناول فيهما نفقات الأسرة السورية على احتياجاتها المختلفة وخصص الاحتياجات الغذائية بجانب كبير من الدراسة وميز في ذلك بين محافظة وأخرى وأسرة وأخرى.

4-دراسة (معتز نعيم – 2008) بعنوان: السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية (دراسة تحليلية):تناول فيها السكان والوضع الغذائي في سورية خلال الفترة من عام (1990-2004) من خلال ثلاثة محاور تناول في المحور الأول المتغيرات السكانية وفي الثاني واقع قطاع الزراعة باعتباره المنتج للغذاء، وفي الثالث الأمن الغذائي في سورية والفجوة الغذائية.

5-الموسوعة العربية في الاقتصاد الغذائي: تتناول اقتصاد الغذاء الذي يختص بدراسة الظواهر والقوانين الاقتصادية المتعلقة بالموارد الاقتصادية الغذائية المختلفة وتفسيرها من حيث الإنتاج والتوزيع،بغية تحقيق الاستثمار الأمثل لهذه الموارد. ويهتم كذلك بدراسة العلاقات الاقتصادية بين الإنتاج والاستهلاك وبيان الأسلوب الأفضل لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي .والجديد في هذه الدراسة تناوله االزيادات السكانية وتغير التركيب العمري للسكان وأثره على أعباء الإعالة والاحتياجات الغذائية للأسرة السورية في ضوء معدلات الإعالة خلال الأزمة الحالية باستخدام السعرات الحرارية في تقييم الاحتياجات الغذائية للأفراد في ضوء التركيبين العمري والأسري وتقييمه بالأسعار الجارية وفقاً للنماذج العالمية للراتب الغذائي للفرد حسب عمره ونشاطه.

1-عدد السكان و معدلات النمو السكاني :

لقد ازداد عدد السكان في سورية من/ 6.305/مليون نسمة في عام 1970 إلى /13.783/ مليون نسمة في عام 1994 وفقاً لنتائج تعدادي السكان في العامين المذكورين أي أن عدد السكان تضاعف خلال أربع وعشرين عاماً بمعدل نمو سنوي بلغ / 33/بالألف،بينما ازداد عدد المواطنين المتمتعين بالجنسية العربية السورية حسب سجلات الأحوال المدنية من/6.795/مليون نسمة عام 1970 إلى /15.672/ مليون نسمة عام 1994 بمعدل نمو سنوي بلغ /35.4/بالألف وازداد إلى /17.460/ مليون نسمة في 1999/1/1 بمعدل نمو سنوي بلغ / 22/ بالألف(خلال الفترة 1994-1999)[1]. وإلى (23030) مليون نسمة في 2015/1/25(الجدول 1)،ويعود الاختلاف في معدلي نمو السكان وفقاً لبيانات التعداد و سجلات الأحوال المدنية إلى الخصوصية التي يتمتع بها كلا المصدرين،إضافة إلى شيوع ظاهرة المكتومية في السبعينيات وانحسارها فيما بعد وبخاصة في الثمانينات والتسعينات،مما أدى إلى نقص في تسجيل جميع المواطنين في عام 1970 وشمولهم في أعوام 1994و1999و2015 حسب سجلات الأحوال المدنية،ويبدو الأمر بوضوح أكثر عند دراسة معدل النمو في فترات متقاربة ولتكن الفترة الفاصلة بين تعدادين متتاليين،فقد بلغ هذا

[1] **المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق ،1999 ،ص 57 .**

المعدل /33.4/بالألف بين تعدادي 1970و1981 مقابل / 39.6/بالألف حسب سجل الأحوال المدنية، وهنا يظهر بوضوح أثر ظاهرة المكتومية التي أخذت بالانحسار بعد السبعينات.أما بين تعدادي 1981 و 1994 فقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان / 33/ بالألف مقابل،/32.4/ بالألف و / 24.5/ بالألف بين عامي 2000- 2010[1]. ويلاحظ أن معدل النمو السكاني قد انخفض في فترة الثمانينات وبداية التسعينات مقارنة بفترة السبعينات إلا أن هذا الانخفاض كان بسيطاً وفقاً لبيانات التعدادين(- 0.4 بالألف) مقارنة بيانات سجلات الأحوال المدنية (- 7.2 بالألف) و(- 7.9 بالألف).وإن دراسة العوامل المؤثرة في معدل النمو السكاني والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المدروسة تظهر بوضوح ذلك الانخفاض.

وهذه العوامل كثيرة ومتشعبة إلا أن المقاييس المستخدمة في قياس ذلك المعدل والتي هي معدلي المواليد والوفيات الخام وصافي الهجرة،تمكن من إظهار نتيجة تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع الديموغرافية. فبيانات التعدادات السكانية الثلاثة الأخيرة تشير إلى تغيرات جوهرية في المؤشرات الديموغرافية نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال الفترة المدروسة .

جدول(1): عدد السكان في سورية ومعدلي المواليد والوفيات الخام والخصوبة الكلية خلال الفترة 1970-2015

		1970	1994	1999	2015
عدد السكان (بالألف)	تعداد	6305	13783	-	-
	سجل مدني	6795	15672	17460	23030
معدل المواليد الخام(بالألف)		43	31	25.6	*33.8
معدل الوفيات الخام(بالألف)		15.6	5	3	*3.8
معدل الخصوبة الكلية		7.8	4		**3

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية، للأعوام 1985،1999،2013.

-سجل الأحوال المدنية، وزارة الداخلية السورية.

*الرقم يمثل عام 2010

**تقرير حالة سكان العالم لعام 2014

1-1: تغير معدل الولادات :

على الرغم من العيوب التي تعتري البيانات المتوفرة عن معدل الولادات الخام إلا أننا نستطيع القول أنه كان مرتفعاً إذ تراوح ما بين (43-47.7) بالألف بين تعدادي 1970و 1981 ثم انخفض إلى(31) بالألف في عام1994 وإلى (25.6) بالألف في عام1999[2]، وارتفع إلى (33.8) بالألف في عام 2010(الجدول 1)،ويعود ذلك الارتفاع في فترتي السبعينات والثمانينات إلى جملة من العوامل منها : مستويات الخصوبة المرتفعة والتقدم الصحي الذي نتج عنه زيادة فرص البقاء على قيد الحياة لكل من الذكور والإناث، وسيطرة العادات والتقاليد التي كانت تشجع الزواج المبكر وبالتالي إنجاب المزيد من الأولاد،وخير دليل على ذلك معدل الخصوبة الزواجية المرتفع للمرأة الذي بلغ /10.6/ مولوداً في السبعينات وانخفض إلى /7.4/ مولوداً في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والذي راح ينخفض بعد ترسخ عوامل

[1]المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2011.

2حساب الباحث وفق سجلات الأحوال المدنية و المجموعة الإحصائية السورية لعامي 1998و1999.

انخفاضه. أما ارتفاعه في عام 2010 فيعود إلى النمط الديموغرافي الجديد للمجتمع السكاني السوري الذي أخذت تتسع فيه قاعدة النساء المنجبات رغم انخفاض معدل الخصوبة الكلية للمرأة وهذا ما يؤكده عدد المواليد الأحياء في عام 2010 الذي بلغ (705921) مولود مقارنة بعدد المواليد في عام 2002 الذي بلغ (471970) مولود[1].

1-2: تغير معدل الوفيات:

أما معدل الوفيات فقد انخفض انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة حيث انخفض من /15.6/بالألف في عام 1970إلى/8.2/بالألف في عام 1981 وإلى / 5/بالألف في عام 1994 ثم إلى /3/بالألف في عام 1998 و(3.8) بالألف في عام 2010[2]وفق سجلات الأحوال المدنية.وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعدل المنخفض للوفيات سببه التركيب العمري الفتي للسكان في سورية حيث أننا لو صححنا هذا المعدل بإزالة أثر هذا التركيب لبلغ حوالي/10/بالألف في عام 2010 باستخدام المجتمع الفرنسي كمجتمع معياري[3].

1-3: الهجرة الخارجية:

أما فيما يتعلق بالهجرة الخارجية فإنه لا يتوفر نظام إحصائي في سورية لقياس الهجرة الخارجية من وإلى البلاد، فالتعدادات السكانية التي أجريت في سورية لم توفر أي بيانات عن الهجرة الخارجية،إلا أن المسوح التي أجراها المكتب المركزي للإحصاء في عامي 1976و1979 تبين أن عدد القادمين يساوي تقريباً عدد المغادرين، مما يدل على أن الهجرة الخارجية محدودة في سورية . أما في الفترة الحالية فقد أخذت الهجرة الخارجية منحاً آخر حيث أخذت أعداد كبيرة من السكان بالهجرة إلى دول مختلفة كالاتحاد الأوربي وتركيا وغيرها وأثر ذلك على معدل النمو السكاني والتراكيب العمرية وأدى إلى خلخلة ديموغرافية في المجتمع السوري.

ونستنتج من ذلك أن معدل النمو السكاني في سورية خضع لمعدلي المواليد والوفيات الخام فقط وتتطابق إلا حد ما مع معدل الزيادة الطبيعية الذي يعبر عن الفرق بين معدلي المواليد والوفيات الخام، خلال الفترة من عام (1970-2011)، بينما يتأثر حالياً بشكل كبير بالهجرة الخارجية.

1-4: معدل وفيات الأطفال الرضع ودوره في زيادة العمر المتوقع:

لقد كان للسياسات الصحية التي اتبعت في سورية والتي عملت على نشر الخدمات الصحية في المحافظات كافة، الدور الكبير في تخفيض معدل الوفيات الخام ومعدلات وفيات الأطفال الرضع بصورة خاصة،فقد انخفض هذا المعدل من حوالي / 104/بالألف خلال الفترة من 1970-1975[4] إلى/33/بالألف في التسعينات[5] و/22/ بالألف في عام 2010 وانعكس هذا الانخفاض في معدل الوفيات على زيادة العمر المتوقع عند الميلاد من / 53/سنة في عام1970[6] إلى /65/سنة في عام 1994 بالنسبة للذكور ومن / 56/سنة إلى /69/سنة بالنسبة للإناث خلال الفترة نفسها[7]. وإلى /72/ سنة للذكور و/78/ سنة للإناث في عام 2013

---

[1] المجموعة الإحصائية السورية، مرجع سابق، لعامي 2003، 2011.
[2] حساب الباحث وفق سجلات الأحوال المدنية و المجموعة الإحصائية السورية لعامي 1998و1999، و2011.
[3] تم تصحيح معدل الوفيات من قبل الباحث بأسلوب المعايرة غير المباشرة .
[4] د.عبد الرحيم عمران ،سكان العالم العربي حاضراً و مستقبلاً،،صندوق الأمم المتحدة للسكان ،نيويورك ،1988 ص 228 .
[5] +8 تقرير حالة سكان العالم لعامي 2014،1999.
[6] المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق ، 1975 .
[7] تقدير الباحث بأسلوب كول و ديمني الغير مباشر .

1-5: تغير معدل الخصوبة الكلية:

أما فيما يتعلق بمعدل الخصوبة الكلية فإن كل القرائن تدل على أن هذا المعدل قد أخذ بالانخفاض وبخاصة منذ نهاية الثمانينات،حيث انخفض من / 7.8/ مولود في عام 1970[1]إلى /4/ مولود لكل امرأة في النصف الثاني من التسعينات[2]،وإلى / 3/ مولود في عام 2013(الجدول 1)، ويمكن أن ندرك ذلك من خلال تغير بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير المتبادل بينها وبين خصوبة المرأة الأمر الذي أكدته العديد من الدراسات والمسوح التي أجريت في العالم، كالتعليم ومساهمتها في النشاط الاقتصادي،واستخدامها وسائل تنظيم الأسرة ووعيها الاجتماعي، وارتفاع متوسط سن الزواج لديها وغيرها. فإذا ما أخذنا هذه العوامل بعين الاعتبار فإننا نجد أن نسبة الأمية عند الإناث السوريات قد انخفضت من 73% في عام 1970 إلى 30% في عام 1993، و9% في عام 2006وازدادت مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من 8% في عام 1970 إلى 16.3% في عام 1997[3]، ثم انخفضت إلى 14.8% في عام 2011، بسبب انخراط الإناث في التعليم بشكل أوسع ونقص في فرص العمل،كما ازدادت نسبة المستخدمات لإحدى وسائل تنظيم الأسرة من أقل من 20% في بداية الثمانينات إلى حوالي 53% في عام 1995[4]، وإلى 78% في عام 2014[5]كما ازداد متوسط سن الزواج عند الإناث من/21/سنة في السبعينات إلى/26/سنة في بداية القرن الحالي[6].

كذلك تم تكريس الاهتمام بضرورة ربط المتغيرات السكانية بالمتغيرات الاقتصادية في الآونة الأخيرة والذي تجلى من خلال العديد من المشاريع التي تنفذ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات دولية أخرى في عدد من الوزارات والإدارات كوزارة التربية والثقافة والإعلام والصحة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي واتحاد شبيبة الثورة .

ونستنتج مما سبق أن ارتفاع معدل النمو السكاني في سورية في السبعينات وبداية الثمانينات كان بسبب انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل الولادات مرتفعاً،وأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في سورية منذ مطلع السبعينات والتي أدت إلى انخفاض معدلات الخصوبة قد ظهرت آثارها في النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات بسبب الخصوصية التي تتمتع بها معدلات الخصوبة المتمثلة بعدم تأثرها المباشر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية على عكس معدلات الوفيات،ونتج عن ذلك انخفاض حقيقي في معدل النمو السكاني (32.4-24.5 بالألف). الأمر الذي جعل المجتمع السكاني السوري يقف على عتبة المرحلة الثالثة من مراحل الانتقال الديموغرافي وأن سرعة دخوله فيها مرتبطة بتسريع وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تأثير العوامل التي تعمل على تخفيض معدلات الخصوبة.والجدير بالذكر هنا، أن الانخفاض الذي حصل في معدلات الخصوبة في سورية قد استغرق حوالي ربع قرن إلا أن الانخفاض القادم قد لا يكون بنفس الشدة ويقف عند مستوى معين (2-3 مواليد لكل امرأة مثلاً) ومن الصعب تجاوزه مهما بلغت شدة المؤثرات بسبب الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع من حيث العادات والتقاليد والدين وغيرها من العوامل،وعندها تلعب الوفيات دورها في خفض معدل النمو السكاني عندما ينتقل المجتمع السكاني السوري من مرحلة الفتوة إلى مرحلة الشيخوخة حيث يرتفع فيها معدل الوفيات نتيجة التقدم في السن .

[1]المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء ،دمشق ، 1975 .
[2]تقرير حالة سكان العالم لعام 1999،مرجع سابق .
[3]تقرير التنمية البشرية للعالم ،1999 ،ص 233 .
[4]مديرية رعاية الأمومة ، وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية .
[5]تقرير حالة سكان العالم لعام 2014، مرجع سابق.
[6]مسح الجمهورية العربية السورية لصحة الأم و الطفل لعام 1993 ، التقرير الرئيسي ،ص 210، التعداد العام للسكان لعام 2004.

2- البنى التركيبية للسكان:

تهتم دراسة البنى التركيبية للسكان بالعديد من الخصائص السكانية مثل التركيب العمري والنوعي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بحجم القوة البشرية وقوة العمل ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي والتركيب الزواجي والتعليمي والتوزع الجغرافي للسكان وغيرها، والتي تبنى على أساسها العلاقة بين التنمية والسكان بشكل عام وتنمية الموارد البشرية بشكل خاص.وستقتصر هذه الدراسة على التركيب العمري وأثره على الاحتياجات الغذائية للأسرة السورية.

2-1- التركيب العمري للسكان:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أهم العوامل السكانية للدلالة على قوة السكان الإنتاجية وقدراتهم الحيوية، كما أنه مرشد أساسي للدلالة على تغير السكان وتطورهم العددي، فالتركيب العمري للسكان أداة لا غنى عنها للمخططين وأصحاب القرار في الميادين المختلفة .

تشير بيانات التعدادات السكانية التي أجريت في سورية إلى أن نسبة صغار السن ممن هم دون سن الخامسة عشر، من النسب المرتفعة في العالم فقد بلغت 48.4% في 1981 ثم انخفضت إلى 44.8% في عام 1994 و37.1% في عام 2011، وقد أدى هذا الانخفاض إلى زيادة العمر الوسيط للسكان من / 15 - 19 / سنة أي أن نصف السكان أعمارهم أقل من 19 سنة كما هو الحال في معظم البلدان العربية في حين أن وسيط العمر يزيد على الثلاثين عاماً في البلدان المتقدمة، بينما لم تشكل الفئات العمرية الهرمة سوى (6.1%) فقط من مجموع السكان والفئات العمرية من (15 - 60) سنة - التي تعد عماد الاقتصاد لأي بلد من البلدان - سوى (56.5%) في عام 2011 بينما هي في البلدان المتقدمة 66.2%[1] وهذا الوضع في البنية التركيبية للسكان أدى إلى أعباء إعالة مرتفعة مقارنة مع البلدان المتقدمة وجعل الدولة تتحمل أعباء مالية كبيرة لتوفير الحاجات الضرورية للسكان المتزايدة مع تزايدهم .(الجدول رقم 2).

الجدول 2: التركيب النسبي للسكان في التعدادات 1981، 1994، 2004، 2011وفقاً للفئات العمرية.

الفئات العمرية	1981	1994	2004	2011
0 - 14 سنة	%48.4	%44.8	%39.5	%37.1
15 - 59 سنة	%46.6	%50.2	%55.6	%56.5
60 فأكثر	%5	%5	%4.9	%6.4
المجموع	100	100	100	100

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

2-2- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان:

من أهم المقاييس المستخدمة في دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان، معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي فكلما ازداد هذا المعدل ازداد مستوى نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الوصول إليه تحت ظروف معينة للإنتاجية ودرجة الاستخدام لقوة العمل وتشير بيانات التعدادات السكانية ومسوح القوى العاملة التي أجريت في سورية إلى أن المعدل الصافي للمساهمة في النشاط الاقتصادي لكل من الذكور والإناث قد بلغ 37.7% في عام 1970 ثم انخفض إلى 34.9% في عام 1981 بسبب ارتفاع نسبة المقيدين في التعليم،لكنه ما لبث أن ارتفع

[1] **المؤتمر الدولي للسكان و التنمية ،تقرير الأمين العام ،القاهرة، 1994،تقديرات وإسقاطات، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011**

إلى38.2% في عام 1994 وإلى 49.9%في عام 1998 و43.4% في عام 2011 وفقاً لنتائج مسح القوى العاملة الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء في ذلك العام. ويعود هذا التذبذب في معدل المساهمة بين عامي 1998 و2011 إلى رفع سن التعليم الإلزامي إلى نهاية المرحلة الإعدادية مما قلل من عدد الداخلين إلى سوق العمل بعد المرحلة الابتدائية،ومما يدلل على ذلك ارتفاع معدل القيد في المرحلة الإعدادية من (65% – 100%) خلال الفترة المدروسة.

ويتفاوت هذا المعدل بين الذكور والإناث فقد بلغ 66.1% عند الذكور في عام 1970 وازداد إلى 80.3% في عام 1998 و72.4% في عام 2011 أما عند الإناث فقد بلغ 8.3% في عام1970 وازداد إلى 18.4% في عام 1998ثم انخفض إلى14.8% في عام 2011، ويعود هذا الارتفاع والانخفاض إلى التحاق الإناث في التعليم ومن ثم انتقالهن إلى مجالات العمل والإنتاج بعيداً عن المهام والواجبات الأسرية. أما الانخفاض الأخير فيعود إلى النقص في فرص العمل حيث ازداد معدل بطالة الإناث عما كان عليه في عام 1998وذكورية فرص العمل في سورية.حيث نلاحظ أن معدل مساهمة الذكور يزيد على مثيله في بعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية (56.4%) وفرنسا(51.1%) ولكن الانخفاض الكبير هو في معدل مساهمة الإناث فهو في سورية أقل من مثيله في فرنسا بـ (36.7) نقطة. أي أن مساهمة المرأة السورية لم تصل بعد إلى مستوى مثيلاتها في البلدان المتقدمة وإن كانت أعلى من مثيلاتها في بعض البلدان النامية والعربية [1]. وقد انعكس ذلك على معدلات الإعالة التي بلغت (3.5) فرد لكل عامل في عام 2001 وازدادت إلى (4.3) فرد في عام 2011(الجدول 3) مما يلقي على عاتق كل عامل من قوة العمل في سورية عبء إعالة وانفاق لا يتناسب مع دخله وبخاصة عند الأسر الفقيرة في تلبية احتياجاتها الأساسية والضرورية والذي بدا بوضوح خلال الأزمة التي تمر بها سورية.

الجدول 3: معدلات الإعالة الاقتصادية المنقحة في سورية للفترة من عام 2001–2011

العام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ذكور	2.2	2.2	2.4	2.5	2.3	2.3	2.3	2.4	2.4	2.4	2.5
إناث	10.2	9.4	11.2	13.9	14.2	14.5	14.9	14.3	15.7	15.5	16.8
مجموع	3.5	3.6	3.9	4.1	3.9	3.9	3.9	4.1	4	4.1	4.3

المصدر: موقع المكتب المركزي للإحصاء على شبكة الإنترنيت.

2–3–البنى السكانية والاحتياجات الغذائية:

أشار الاقتصادي المعروف روبرت مالتوس في أوائل القرن التاسع عشر إلى أن العالم سيواجه نقصاً في الموارد الغذائية لأن السكان يزدادون بسرعة تفوق القدرة على إنتاج المواد الغذائية. غير أن الانخفاض الذي حدث في الأسعار العالمية للمواد الغذائية كان شهادة على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال استخدام التقنيات الحديثة.إلا أن هذا الانخفاض في أسعار المواد الغذائية وزيادة الإنتاج لم ينعكس على دول العالم كافة،فالكثير من الدراسات التي تناولت النمو الاقتصادي في الدول النامية بينت أن معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء أقل بكثير من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن الأهمية النسبية للناتج من الغذاء منخفضة ومتناقصة،على الرغم من أن معظم السياسات

1 تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1999،ص 233.

الزراعية في هذه الدول تهدف إلى رفع المستوى الغذائي للسكان سواء تم ذلك من الناتج المحلي أم عن طريق الاستيراد. وقد ترتب على هذه السياسة زيادة الواردات الغذائية، وزيادة الاعتماد على الخارج، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي.

ومما يزيد من خطورة المشكلة الغذائية التزايد المستمر في الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة في توفير متطلبات الغذاء الأساسية، ولاسيما أن الدول المصدرة للغذاء متقدمة اقتصادياً وتستطيع ممارسة السياسة الاحتكارية إذا تطلبت مصالحها ذلك. و يشير ذلك إلى أن مستقبل المسألة الغذائية قد يحمل في طياته مؤشرات خطيرة سوف تحد من حرية القرار الاقتصادي والسياسي للدول النامية.

وفي سورية يعدّ الإنتاج الزراعي المصدر الأساس للغذاء، وتسهم الزراعة بنسبة كبيرة في قيمة الإنتاج وتكوين الناتج الإجمالي الصافي، ويتأثر هذا الإنتاج بالعوامل المناخية، وخاصة الأمطار إذ تُكون الزراعة البعلية أكثر من 85% من المساحة المزروعة، مما يجعل هذا الإنتاج متفاوتاً من سنة إلى أخرى. وتسهم الزراعة بنسبة كبيرة في قيمة الإنتاج وتكوين الناتج القومي الإجمالي والصافي. ولقد ركز الجهد الإنمائي في قطاع الزراعة والغذاء، على تحقيق الأهداف التالية:

– إنتاج السلع الزراعية النباتية والحيوانية التي تعد غذاءً رئيساً أو مادة أولية للصناعات المحلية الغذائية أو مخصصة للتصدير.

–تنمية الثروة الحيوانية وتطويرها والتوسع في إقامة المنشآت الحيوانية الحديثة وتحقيق التكامل بين تربية الحيوان والمحاصيل النباتية لتحقيق التوازن الهيكلي في إنتاج الغذاء. ويسهم في إنتاج الغذاء في سورية جهات كثيرة هي: القطاع العام، والخاص والتعاوني والمشترك وبعض الشركات العربية العاملة في مجال الإنتاج الزراعي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً تمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعية والغذائية، كما تم توفير فائض للتصدير في الكثير منها. ولم يكن ذلك إلا نتيجة طبيعية لاهتمام الحكومة بتشجيع الإنتاج المحلي، فقد رسمت استراتيجية التنمية في سورية على أساس موضوعي يعتمد على حصر الموارد الطبيعية المستثمرة منها والتي يمكن استثمارها وتحديد مواقعها وقدراتها على الإنتاج، كما وضعت هذه المسارات في اتجاهين أساسيين، الأول: يتعلق بزيادة الإنتاجية ورفع قدرة الموارد البشرية والطبيعية، والثاني: يتعلق باستثمار الموارد المتاحة غير المستثمرة وزجها في العملية الإنتاجية وفقاً لأولويتها الاقتصادية والفنية. واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات المدروسة والفاعلة انعكست آثارها الإيجابية بوضوح وسرعة على مجمل نشاطات القطاع الغذائي [1]. إلا أن تلك الآثار الإيجابية تراجعت خلال الأزمة التي تمر بها سورية وأصبحت مستوردة لمعظم السلع الغذائية حتى الاستراتيجية منها وتراجع المستوى الغذائي لمعظم السكان نتيجة للتضخم الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القوة الشرائية للسكان، مما أدى إلى نقص التغذية وراحت تظهر الآثار السلبية لذلك في انتشار الأمراض نتيجة ضعف مقاومة الأجسام الهزيلة.

2-3-1- الراتب الغذائي واحتياجات الأسرة:

يرى علماء التغذية أن جسم الإنسان يحتاج إلى حوالى 45 مادة لبنائه منها الأوكسجين، والماء ويمكنه أن يحصل عليها إذا تناول أطعمة متنوعة، وليس عن طريق طعام واحد فقط،وتتلخص هذه المواد في الآتي:

1. المواد البروتينية: وتتمثل في اللبن والبيض واللحوم والأسماك والبقول.

[1] **صلاح وزان. الاقتصاد الغذائي، الموسوعة العربية. 2011/12/8.**

2. المواد الكربوهيدراتية: ومن مصادرها النشويات كالحبوب والخبز والبطاطس، والسكريات كالفاكهة والمربى والسكر والحلوى والشوربات وغيرها.

3. المواد الدهنية: ومن مصادرها الزيوت النباتية كزيت الذرة وبذرة القطن والزيتون والزبدة والسمن الطبيعي والصناعي وشحوم الحيوانات.

4. الأملاح المعدنية: مثل الكالسيوم و الفوسفور – الحديد – اليود – الصوديوم – البوتاسيوم...الخ

5. الفيتامينات: مثل أ – ب – ج – هـ – د – الخ.

وتتحول هذه المواد التي يحتاجها جسم الإنسان إلى سعرات حرارية تزوّد الجسم بالطاقة اللازمة التي تمكنه من القيام بنشاطاته المعتادة، وتختلف هذه السعرات بين شخص وآخر وفقاً للعمر والنوع ودرجة نشاطه، حيث تحتاج النساء اللاتي لا يعملن ولا يقمن بنشاطات كبيرة في المنازل وكبار السن إلى / 1800/ سعرة يومياً، ويحتاج الأطفال والفتيات المراهقات والنساء العاملات والحوامل والمرضعات إلى /2200/ سعرة يومياً، في حين يحتاج الأولاد المراهقين والرجال العاملين والنساء العاملات بنشاطات كبيرة إلى / 2800/ سعرة يومياً [1].وإذا درسنا هذه الاحتياجات بالنسبة للأسرة السورية التي يعيلها شخص واحد وتتألف من أربعة أفراد وفقاً لمعدلات الإعالة المرتفعة، بسبب المشاركة المحدودة في النشاط الاقتصادي وقوة العمل والناتجة عن النمو السكاني والتركيب العمري، والتي نناقشها هنا من ناحية القوة الشرائية للأسرة السورية في ظل النقص في إنتاج المواد الغذائية بسبب التخريب الذي تعرضت له الزراعة السورية على يد العصابات المسلحة والحصار الاقتصادي الذي زاد في مشكلة توافر تلك المواد،إضافة إلى التضخم الذي أدى إلى تراجع القوة الشرائية للأسرة السورية إلى 22% مما كانت عليه في عام 2011[2].

نجد أن الأسرة تحتاج لتوفير السعرات الحرارية الضرورية لأفرادها من كميات الأغذية – التي يمكن أن تتبدل ضمن الزمرة الغذائية نفسها– وفقاً للجدول رقم (4) إلى /34296/ ل.س شهرياً لتوفير الحد الأدنى من كميات الغذاء وفقاً للأسعار الجارية،كما تحتاج إلى 20% من هذا المبلغ لطهي هذه الكميات ولوازمها فيصبح المبلغ / 41155/ ل.س، وهو ما يعادل /292%/[3] من إنفاقها على المواد الغذائية في عام 2009 وفقاً لمسح دخل ونفقات الأسرة(دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأخرى للأسرة كالصحة والسكن والمواصلات واللباس والتدفئة وغيرها)، وإذا ما قارنا هذه الاحتياجات مع متوسط الرواتب والأجور الآن الذي بلغ تقريباً / 30000/ ل.س[4]نجد أن الأسرة السورية باتت في ظل الأزمة لا تحصل على أقل احتياجاتها الغذائية، مما يسبب في انتشار أمراض مثل الكساح ونقص الوزن وهشاشة العظام وفقر الدم وغيرها من الأمراض.

مناقشة الفرضيات:

لقد تبين من خلال العرض صحة الفرضية الأولى في عدم تطابق معدل النمو السكاني بين سجلات الأحوال المدنية والتعدادات السكانية نتيجة انتشار ظاهرة المكتومية خلال فترة السبعينات وانحسارها خلال التسعينات وبداية القرن الحالي.

انخفاض معدلات الخصوبة الكلية للمرأة السورية بشكل واضح خلال فترة الدراسة، إلا أن ذلك لم ينعكس في انخفاض الزيادة العددية للسكان بسبب اتساع شريحة النساء المنجبات وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية، أما الفرضية الثالثة

[1] **http://www.lazezh.com/articles/view**

[2] **وفقاً لسعر صرف الدولار الأمريكي في ذلك العام وسعره حالياً.**

[3] **بلغ مقدار الإنفاق على السلع الغذائية في مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009 /14072/ل.س .**

[4] **افتراض الباحث لأن آخر مسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء في عام 2012 كان متوسط الأجر /14069/ ل.س وقد حدثت بعد هذا التاريخ ثلاث زيادات في الرواتب والأجور.**

فقد أكدها تغيّر التركيب العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن الذين وصلت نسبتهم إلى حوالي نصف السكان في عام 1981 ثم انخفضت إلى 37% في عام 2011 مما زاد من أعباء الإعالة على قوة العمل السورية وتفاقمها خلال الأزمة الحالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الجدول 4: احتياجات الفرد من بعض المواد الغذائية والسعرات الحرارية يومياً وفقاً للعمر والجهد

	الأطفال			النساء واليافعين			البالغين من العاملين والعاملات		
مادة	كمية/غرام	حريرة	القيمة/ل.س	كمية/غرام	حريرة	قيمة/ل.س	كمية/غرام	حريرة	قيمة/ل.س
خبز	250	708	8.6	350	991	12	400	1133	14
بطاطا	150	129	28	200	172	38	200	172	38
فول	100	341	45	100	341	45	150	512	70
برتقال	138	62	20	138	62	20	138	62	20
لبن	181	129	30	181	129	30	181	129	30
بيض	50	78	40	50	78	40	50	78	40
رز	100	212	60	100	212	60	150	318	90
سكر	50	212	25	72	292	36	93	368	47
مجموع		1871	256.6		2277	281		2772	349

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الرابط http//www.onliene في تحويل كمية المواد الغذائية إلى سعرات حرارية، ونشرة أسعار المكتب المركزي للإحصاء في تقييم الكميات بالأسعار الجارية.

النتائج المناقشة:

تم التوصل من خلال البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

1 يقف المجتمع السكاني السوري على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وإن سرعة دخوله في هذه المرحلة مرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي المؤثر في السلوك الإنجابي.

2 تراجع معدل النمو السكاني بشكل واضح خلال فترة قصيرة نسبياً وهذا دليل على سرعة استجابة المجتمع السكاني السوري للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

3 حدث تغير ملحوظ في البنى السكانية السورية إذ انخفضت نسبة من تقل أعمارهم عن 15 عاماً وفي المقابل ازدادت نسبة من يمثلون القوة البشرية، مما يعني أن المجتمع السكاني السوري يمر بمرحلة الفتوة وعلينا استغلال هذه المرحلة اقتصادياً بالشكل الأمثل من خلال إيجاد فرص العمل والتشغيل لتسريع عملية التنمية بدلاً من عرقلتها.

4 نتيجة فتوة المجتمع السكاني السوري فقد ارتفع معدل الإعالة إلى 4.3 فرد لكل عامل مما يحمّل القوى العاملة أعباء إضافية في الإعالة.

5 تراجعت القوة الشرائية للأسرة السورية خلال الأزمة إلى 22% من قدرتها قبل الأزمة نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية، إضافة إلى التركيب العمري للمجتمع السكاني السوري الذي رفع معدلات الإعالة، الأمر الذي ستظهر نتائجه في نقص التغذية وانتشار الأمراض الناتجة عنها.

المقترحات:

لقد تم وضع بعض المقترحات لمعالجة النتائج المذكورة أعلاه:

1 -الاستفادة من النافذة الديموغرافية التي تعيشها سورية بالاستغلال الأمثل لهذا المورد الاقتصادي وتحويليه من معرقل لعملية التنمية إلى محفز ومسرع لها.

2 -إعادة النظر في السياسة التعليمية من خلال الاهتمام بالتعليمين الفني والمهني والتدريب وجعل مخرجاته تلبي احتياجات سوق العمل وعملية التنمية.

3 -زيادة التأثير في العوامل التي تسرع عملية التحول الديموغرافي والدخول في المرحلة الثالثة منها: مثل زيادة نسب الالتحاق في التعليم لا سيما عند الإناث وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل والنشاط الاقتصادي.

4 -التوسع في الإنتاج الزراعي من خلال سياسات تحفيزية للعاملين في هذا القطاع لتوفير الاحتياجات الغذائية بأسعار مناسبة والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية.

5 -رفع القدرة الشرائية للأسرة السورية من خلال سياسة اقتصادية تناسب المرحلة الحالية والمرحلة القادمة وتحد من ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار الذي بات يشكل خطراً على الأسر المتوسطة والفقيرة التي باتت عرضة لنقص التغذية والأمراض الناتجة عنها.

6 -تقديم المساعدة للأسر السورية في تنويع مصادر الدخل وتعددها لزيادة قدرتها الشرائية وبما يحفز زيادة الطلب وتسريع وتائر التعافي الاقتصادي.

7 -إقامة العديد من الدورات التدريبية للراغبين في إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بغية تحسين المستوى المعيشي للأسر.

المراجع:

-المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 1975 ،1985، 2003، 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

-المؤتمر الدولي للسكان و التنمية ،تقرير الأمين العام ،القاهرة،1994،تقديرات وإسقاطات.

-الموسوعة العربية، الاقتصاد الغذائي، المجلد الثالث.

-تقرير حالة سكان العالم ،صندوق الأمم المتحدة للسكان ،نيويورك ،1999 ،2014.

-تقرير التنمية البشرية للعالم ،1999 ، الأمم المتحدة، نيويورك.

-سير روي كالن.عالم يفيض بسكانه، ترجمة ليلى الجبالي تقديم د. صبحي عبد الحكيم ،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت،العدد 312.

-صلاح وزان. الاقتصاد الغذائي، الموسوعة العربية. 2011/12/8.

-عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت،العدد 312.

-عبد الرحيم عمران ،سكان العالم العربي حاضراً و مستقبلاً،،صندوق الأمم المتحدة للسكان،نيويورك ،1988.

-معتز نعيم، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008.

-مديرية رعاية الأمومة ، وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية .

-مسح الجمهورية العربية السورية لصحة الأم و الطفل لعام 1993 ، التقرير الرئيس.

الروابط على شبكة الإنترنيت:

http://www.lazezh.com/articles/view

www.sehaonline.com/pProcess/contents/top_contents/id/6.htm